باسم الدين

الانتهاكات ضد الأقليات الدينية في إندونيسيا

HUMAN RIGHTS WATCH

HUMAN RIGHTS WATCH

باسم الدين

الانتهاكات ضد الأقليات الدينية في إندونيسيا

Human Rights Watch
All rights reserved.
Printed in the United States of America
Cover design by Rafael Jimenez

تكرس هيومن رايتس ووتش جهودها لحماية حقوق الإنسان الخاصة بمختلف شعوب العالم. إننا نقف إلى جوار الضحايا والنشطاء ونعمل على منع التمييز، وكفالة الحقوق السياسية، وحماية الأفراد من التعامل اللاإنساني أثناء الحروب، وتقديم الجناة للعدالة. نحقق ونكشف انتهاكات حقوق الإنسان ونحمل المنتهكين المسؤولية. كما نواجه الحكومات وأصحاب السلطة كي يكفوا عن الممارسات المسيئة ويحترموا القانون الدولي لحقوق الإنسان. وندعو الجماهير والمجتمع الدولي إلى مساندة كفالة حقوق الإنسان للجميع.

هيومن رايتس ووتش منظمة دولية لها عاملين في أكثر من 40 دولة، ومكاتب في أمستردام وبيروت وبرلين وبروكسل وشيكاغو وجنيف وغوما وجوهانزبرغ ولندن ولوس أنجلس وموسكو ونيروبي ونيويورك وباريس وسان فرانسسكو وطوكيو وتورنتو وتونس وواشنطن وزيورخ.

لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة موقعنا: http://www.hrw.org/ar

ملخص

نتوتر في كل مرة نذهب إلى المسجد، لا سيما من معهم أطفال منّا. نخشى اصطحابهم معنا. كما أننا ننظم دروس دينية، وتنعقد حالياً [في البيوت]. نحن خائفون للغاية. كثيراً ما لا تحضر السيدات إلى الصلاة إذا رأينا أناساً في أثواب بيضاء [ترتديها عدة جماعات إسلامية مسلحة في غرب جاوة].

- تيتيك سارتيكا، رئيسة جماعة نسائية أحمدية في بيكاسي، غربي جاوة، بشأن الترهيب الذي تتعرض له جماعتها من المسلحين الإسلاميين. نوفمبر/تشرين الثاني 2011.

في فبراير/شباط 2011 في سيكيوسيك، وهي قرية تقع غربي جاوة، قام نحو 1500 مسلح إسلامي بمهاجمة نحو 24 عضواً من الطائفة الأحمدية بالحجارة والعصي والخناجر. راح الجمع يهتفون: "أنتم كفار! أنتم زنادقة!" كما يظهر في مقاطع الفيديو كانت الشرطة المحلية حاضرة لكن غادرت عندما بدأ الجمع يداهم بيت الأحمدية. وقت انتهاء الهجوم كان ثلاثة رجال أحمديين قد طُعنوا حتى الموت.

قال أحمد مسيح الدين – طالب أحمدي يبلغ من العمر 25 عاماً – متذكراً ما حدث: "أمسكوا بيديّ وقطعوا حزامي بخنجر. قطعوا قميصي وسروالي وملابسي التحتية. لم يبق عليّ سوى سروالي الداخلي. أخذوا 2.5 مليون روبية (270 دولاراً) والبلاكبيري [هاتف خلوي]. حاولوا خلع سروالي الداخلي وقطع قضيبي. رقدت في وضع الجنين.. حاولت حماية وجهي، لكنهم طعنوا عيني اليسرى. سمعتهم يقولون: إنه ميت، إنه ميت.

بينما كان الهجوم على سيكيوسيك غاشماً للغاية، فهو جزء من نمط متصاعد من عدم التسامح والعنف الديني في إندونيسيا. يشمل أهداف هذه الهجمات العنيفة طائفة الأحمدية والبهائيين والمسيحيين والشيعة وطوائف أخرى. كما ظهرت حالات لقيام مسيحيين في مناطق فيها أغلبية مسيحية بمنع بناء مساجد للمسلمين السنة. يتراوح الأشخاص المتأثرين بهذه الأحداث من أفراد لديهم تصاريح ببناء دور عبادة، إلى من يسعون لإدراج دياناتهم الحقيقية في بطاقات الهوية، إلى أطفال يتعرضون للمضايقات والترهيب من المدرسين والطلاب الآخرين في المدارس.

هناك تصور حقيقي عن إندونيسيا بأنها تتمتع بتنوع ديني وتسامح بين الطوائف الدينية. منذ أُجبر الرئيس سوهارتو على التنحي في عام 1998، بعد أكثر من ثلاثين عاماً في السلطة، بدأت مرحلة من اتساع هامش الحريات في إندونيسيا، وطفت إلى السطح وجهات النظر التي لطالما تم قمعها.

ومن بين وجهات النظر هذه تيار قوي من الأفكار الدينية التي تتسم باللجوء للسلاح. وكما يرد تفصيلاً في التقرير، فلم تقدم الحكومة على رد فعل حازم عندما تم التعبير عن انعدام التسامح هذا من خلال مضايقات وترهيب وعنف، وهو ما أثر كثيراً على حرية التعبير وحرية التجمع؛ ما أدى إلى تهيئة مناخ من المتوقع فيه تزايد هذه الهجمات.

طبقاً لمعهد سيتارا بجاكرتا، الذي يراقب ويرصد الحريات الدينية في إندونيسيا، فهناك 216 حالة عنف بحق أقليات دينية في عام 2010، و244 حالة في عام 2011 و264 حالة في عام 2012.[1] وقد وثق معهد واحد، وهو منظمة مراقبة أخرى مقرها جاكرتا، 92 انتهاكاً للحريات الدينية و184 حالة عنف ديني في عام 2011، بعد أن كان العدد 64 انتهاكاً و134 حالة عنف في 2010.[2]

أثناء إجراء بحوث هذا التقرير قابلت هيومن رايتس ووتش 16 عضواً من أقليات دينية تعرضوا لاعتداءات بدنية من قبل مسلحين إسلاميين في سبع حوادث منفصلة، وقد أصيب أربعة منهم إصابات خطيرة. هناك 22 آخرين تم إحراق دور عبادتهم أو بيوتهم الخاصة في ست وقائع منفصلة. كما لخصنا هنا الكثير من الوقائع الأخرى التي تناقلتها وسائل الإعلام و/أو وثقها محققون آخرون. بالإضافة إلى أعمال الترهيب والاعتداءات البدنية، تم إغلاق دور عبادة وتم وقف بناء دور عبادة جديدة، وتعرض أبناء الأقليات الدينية لاعتقالات تعسفية بناء على تهم التجديف وغيرها من التهم.

وفي أغلب الحالات كان الجناة في أعمال الترهيب والعنف من الجماعات السنية المسلحة – الموصوفة على امتداد التقرير بمسمى "الجماعات الإسلامية" – وقد ارتكبت أفعالها هذه أحياناً بدعم ضمني وأحياناً بدعم مباشر وصريح، من المسؤولين الحكوميين ومن الشرطة. من بين الجماعات التي شاركت في ودعمت استهداف الأقليات الدينية: منتدى الشعب الإسلامي، ومنتدى اتصال الإندونيسي المسلم (معروف باسم فوركامي) وجبهة المدافعين عن الإسلام وحزب تحرير إندونيسيا، وحركة الإصلاح الإسلامية. اتفقت هذه الجماعات على اعتناقها لتصور في المذهب السني يرى غير المسلمين – ومنهم المسيحيين واليهود – "كفاراً" ويصف المسلمين الذين لا يلتزمون بالمذهب السني بأنهم "زنادقة".

إن المضايقات والعنف بحق الأقليات الدينية قد يسره الهيكل القانوني لإندونيسيا الذي يدّعى التكريس لـ "التناغم الديني" لكنه من حيث الممارسة يقوض الحريات الدينية. يضمن الدستور الإندونيسي لعام 1945 بشكل واضح حرية المعتقد الديني، وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

---

[1] انظر: Setara Institute, “Reports on Freedom of Religion and Belief 2007-2009” April 2, 2010, http://www.setara-institute.org/en/content/report-freedom-religion-and-belief-2007-2009 (تمت الزيارة في 20 يناير/كانون الثاني 2012).

[2] انظر: معهد واحد، عرض باور بوينت أثناء مؤتمر صحفي، مقر معهد واحد في جاكرتا، 29 ديسمبر/كانون الأول 2011، حضره باحث هيومن رايتس ووتش.

وتعد إندونيسيا دولة طرف فيه. لكن الحكومة الإندونيسية تلجأ منذ مدة طويلة إلى تفعيل تشريعات وأنظمة عرضت الأقليات الدينية إلى التمييز الرسمي وجعلتهم معرضون لدرجة بعيدة لقيام أبناء الأغلبية الدينية بتنفيذ القانون بأيديهم، لا سيما في السنوات الأخيرة.

وفي حالات كثيرة يوثقها هذا التقرير، كانت المضايقات والترهيب بحق الأقليات من الجماعات الإسلامية المسلحة من تيسير التورط المباشر أو السلبي من المسؤولين الحكوميين وقوات الأمن. فلقد تعاونت هذه الجماعات مع السلطات المحلية، أو فرضت ضغوطاً عليها، من أجل منع إصدار تصاريح البناء لدور عبادة الأقليات الدينية، وسعت إلى تهجير الأقليات الدينية إلى أماكن جديدة، أو إلى منعهم من العبادة في مناطقهم من الأساس. في بعض الحالات قامت السلطات المحلية برفض عمليات بناء كنائس مسيحية، بعد أن نالت جميع المتطلبات القانونية اللازمة لبناء الكنائس، وذلك إثر ضغوط من جماعات إسلامية، حتى في مواجهة أحكام من المحكمة الإندونيسية العليا ترى أن الإنشاءات قانونية.

كما يوثق هذا التقرير حوادث أخفقت فيها الشرطة في التحرك على النحو الواجب لمنع العنف ضد الأقليات الدينية أو لم توفر أية مساعدة في أعقاب هذه الحوادث. كثيراً ما كانت الشرطة غير مستعدة للتحقيق على نحو حقيقي في تقارير وبلاغات العنف ضد الأقليات الدينية؛ مما يوحي بالتواطؤ مع الجناة. كما لم يثبت أن نظام العدالة يدافع عن حقوق الأقليات الدينية. في حالات العنف القليلة التي ذهبت إلى المحكمة، سعت النيابة إلى صدور أحكام مخففة لدرجة بعيدة بحق الجناة الذين ارتكبوا جرائم خطيرة، وهو ما التزم به القضاة. كان الاستثناء هو القضايا التي صورتها السلطات على أنها أعمال "إرهابية" مع تفجير كنيسة في سولو، وسط جاوة، يوم 25 سبتمبر/أيلول 2011، وفي ذلك الحادث مات الانتحاري الذي قام بتفجير مبنى الكنيسة، وما زالت تُحاكم زوجة ممولة بتهمة غسيل الأموال ومحاولة تفجير كنيسة أخرى في سيربونغ في أبريل/نيسان 2012، وهو الحادث الذي شهد اعتقال 19 شخصاً.

كما تواجه الأقليات الدينية الإندونيسية تمييزاً عميقاً في تعاملاتها مع المصالح الحكومية الإندونيسية. أثناء حقبة سوهارتو، كان مطلوباً من الإندونيسيين ذكر ديانتهم في بطاقات الهوية، وكانوا يختارون من بين خمس فئات دينية، وهي الممارسة التي كانت تميّز ضد أتباع مئات الأقليات الدينية. رغم أن قانون إدارة السكان الحالي يعطي المواطنين فرصة اختيار إعلان الدين في البطاقة أو الامتناع عن إعلانه، فإن من يرغبون في إعلان ديانة عليهم الاختيار من بين ست ديانات تحميها الدولة. أما من لا يعلنون ديانتهم فهم يُخاطرون بوصفهم بأنهم "ملحدون" من قبل بعض رجال الدين الإسلاميين والمسؤولين وقد يتعرضون للملاحقة القانونية بتهمة التجديف. في عام 2012 وحده تم حبس شخص يصف نفسه بأنه ملحد ورجل دين شيعي وأخصائي روحاني، بتهمة التجديف، بعد أن تم اختيار الإسلام كدين في بطاقات هويتهم.

كما لعبت المؤسسات الحكومية الإندونيسية دوراً في انتهاك الحقوق والحريات الخاصة بالأقليات الدينية. هذه المؤسسات التي تشمل وزارة الشؤون الدينية وهيئة تنسيق مراقبة المعتقدات الباطنية في المجتمع التابعة لمكتب النائب العام، ومجلس العلماء الإندونيسي شبه الرسمي، قامت جميعاً بالتعدي على الحريات الدينية بإصدارها قرارات وفتاوى ضد أعضاء أقليات دينية واستخدمت مناصبها الرسمية في الضغط من أجل ملاحقة "المجدفين".

ولقد أحرزت إندونيسيا في السنوات الأخيرة تقدماً حقيقياً نحو تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ولقد دفعت هذه المكاسب – بالإضافة إلى تصورات عن إندونيسيا بأنها دعامة للإسلام التقدمي الوسطي – إلى الإشادة الدولية بإندونيسيا كبلد ديمقراطي إسلامي. على سبيل المثال أشاد الرئيس باراك أوباما أثناء زيارته لجاكرتا بـ: "روح التسامح الديني التي يصونها الدستور الإندونيسي، والتي تبقى واحدة من السمات الأساسية الملهمة لهذا البلد".

إذا كانت السلطات ترغب في استمرار هذه السمعة، فلابد من اتخاذ إجراءات حازمة وفورية، بما في ذلك إظهار الرئيس سوسيلو بامبانغ يودويونو لروح القيادة والمبادرة في إصلاح القوانين والممارسات الحكومية التي يسرت الانتهاكات بحق الأقليات الدينية. إن الحكومة الإندونيسية تحتاج إلى الوفاء بالتزاماتها بمحاسبة الشرطة والمسؤولين الحكوميين وعناصر الجماعات المتورطين في الانتهاكات. إن سمعة إندونيسيا كدولة "تتمتع بمبدأ الحريات الدينية والتسامح" لن تتحقق إلا مع اتخاذ الحكومة لخطوات من أجل التضييق على زيادة الاستهداف والتمييز ضد الأقليات الدينية، وأن تعود إلى مبادئها المؤسسة، وأن تكرس لثقافة وطنية تتمثل في قبول الآخر واحترام جميع الطوائف الدينية.

التوصيات الأساسية

في أفضل تقدير، كان الرئيس الإندونيسي سوسيلو بامبانغ يودويونو غير متسقاً في دفاعه عن الحق في حرية المعتقد الديني. إن غياب روح القيادة في هذا المجال قد جرأت الجماعات المستعدة لاستخدام العنف ضد الأقليات الدينية والمسؤولين على المستوى المحلي والقُطرِي الذين يرون رأيهم. إن الدستور الإندونيسي يضمن بوضوح حرية المعتقد الديني وتترك القوانين اللامركزية سلطة التعامل مع الحريات الدينية عهدة الحكومة المركزية. إن المطلوب الآن أكثر من أي شيء هو الإرادة السياسية للاضطلاع بهذه السلطة والمسؤولية. ورغم الخطاب الإيجابي من الحين للآخر في هذه القضية، فإن الرئيس يودويونو قد تعاطى بشكل ضعيف مع انعدام التسامح المتصاعد وأعمال العنف المتزايدة بحق الأقليات الدينية، وهو ما لا يتسق مع القوانين الوطنية واجبة التطبيق، وكان في أحيان كثيرة على غير استعداد لاستخدام صلاحياته كرئيس لضمان إنفاذ القوانين.

مطلوب روح قيادة أقوى وأكثر حزماً. تدعم هيومن رايتس ووتش دعوة الرئيس الإندونيسي الرامية لأن يعمل البرلمان على إعداد استراتيجية وطنية بشأن التسامح الديني والحريات الدينية.[3] لابد أن يقود هذا الجهد فريق عمل وطني مكون من خبراء وسياسيين ذوي نفوذ ملتزمين بالحريات الدينية وألا تقتصر عضوية الفريق على مسؤولي وزارة الشؤون الدينية. لابد أن يُمنح فريق العمل ولاية وصلاحيات قوية وموارد كافية لإنتاج خطة عمل. يجب أن تشمل عناصر خطة العمل هذه ما يلي:

- عدم القبول إطلاقاً لأي تعديات على الأقليات الدينية. لابد من الملاحقة القضائية لكل هجوم يقع على أقلية دينية.
- فرض إجراءات فعالة ضد المسؤولين المحليين الذين لا يحترمون أحكام المحاكم الضامنة للحريات الدينية، بما في ذلك إنشاءات دور العبادة. على فريق العمل والرئيس الإندونيسي العمل صوب ضمان أن تكون مشكلة عرقلة سير العدالة سبباً في إقصاء المسؤولين المحليين من مناصبهم الرسمية بعد صياغة قوانين محلية جديدة، وأن يتم الضغط على البرلمان لإصدار قواعد مُحدِدة للتعامل مع ازدراء أحكام المحاكم.
- يجب مراجعة القوانين والأنظمة والقرارات القائمة الخاصة بالأديان للتعرف على البنود غير المتسقة مع الحريات الدينية وحرية المعتقد، ويلي ذلك إعداد جدول زمني لمراجعة أو إلغاء البنود المخالفة.
- مطلوب إجراء توعية على المستوى الوطني بالمبادئ الأساسية للحريات الدينية والتسامح الديني، بما في ذلك إجراء برامج تعليمية تُبثّ من خلال الإعلام الحكومي والمدارس، وسياسات أقوى وأكثر تجاوباً للتصدي للتحريض على العنف ضد الأقليات الدينية، بما في

[3] السابق، ص 18.

ذلك قدر أكبر من الوضوح في الحالات التي يتجاوز فيها التعبير عن الرأي الخط الرفيع بين الرأي السلمي والتحريض على العنف.

وحتى قبل انعقاد فريق العمل وتبني الاستراتيجية الوطنية للحريات الدينية والتسامح الديني، ينبغي على الرئيس الإندونيسي:

- أن يأمر الشرطة بالرد بشكل أكثر حزماً على أعمال العنف الديني، بالتركيز على مرتكبي العنف وليس المستهدفين بالعنف، مع فرض أحكام على الجناة تتناسب مع جسامة الجرائم.
- اتخاذ إجراءات تأديبية فورية ضد أي مسؤول حكومي – بما في ذلك وزير الشؤون الدينية – يدلي ببيانات وتصريحات أو ينخرط في أعمال تروج للتمييز الديني أو تتغاضى عن العنف.
- استخدام السلطات الرئاسية المتوفرة بما في ذلك مخصصات الحكومة المركزية والموارد التي تقدمها للحكومات المحلية، في معاقبة المسؤولين المحليين الذين يتحدون أحكام المحاكم.

تواجه الأقليات الدينية في إندونيسيا بشكل متصاعد أعمال الترهيب والتهديد والعنف في أحيان كثيراً على يد جماعات تتبنى العنف منهجاً. بعض الأقليات ومنها عدة جماعات بروتستانتية وشيعة وأحمديين، كانوا أهدافاً لجماعات مثل جبهة المدافعين عن الإسلام، التي تحشد الجماهير من "المتظاهرين" وتداهم دور عبادة وأماكن تجمع الأقليات. يبرر المعتدون عادة أفعالهم بأنها جهود رامية إلى الدفاع عن المسلمين ضد التبشير المسيحي وللتخلص من "الكفار" و"المجدفين" في إندونيسيا.

يستند تقرير "باسم الدين: الانتهاكات ضد الأقليات الدينية في إندونيسيا" إلى مقابلات مع ضحايا الانتهاكات وتحليل لأكثر من 3000 صفحة من الرسائل الحكومية وملفات القضايا والمحاكم وتقارير الشرطة، موثقاً حالات حدثت مؤخراً، من التهديد للأقليات الدينية والاعتداء عليها، ويعرض تفصيلاً ردود الفعل الحكومية الضعيفة في الأغلب الأعم. كما يوثق التقرير الثغرات المؤسساتية والقانونية التي سهلت هذه الانتهاكات.

وفي أسوأ الحالات وقفت قوات الشرطة تتفرج دون تدخل فيما كان العنف مشتعلاً بين الجانبين، أو انحازت إلى جماعات العنف من الإسلاميين على حساب حقوق الأقليات الدينية، بدعوى تفادي العنف. ولقد أدلى بعض المسؤولين الحكوميين من الحكومات المحلية والحكومة المركزية بتصريحات تمييزية بشكل بيّن، ورفضوا إصدار تصاريح بناء لدور عبادة، أو ضغطوا على الأقليات لكي تنتقل من أماكن إلى أماكن أخرى. وفي حالتين، رفض المسؤولون المحليون تنفيذ أحكام المحكمة العليا بمنح الأقليات الحق في بناء دور العبادة.

وحتى الآن، ثبت أن الرئيس الإندونيسي سوسيلو بامبانغ يودويونو جزء من المشكلة، فلم تؤد سلبيته إزاء هذه الأحداث إلا إلى زيادة جرأة الجماعات العنيفة. لابد أن يضع الرئيس يودويونو خطة عمل لحماية الحريات الدينية تشتمل على عدم التسامح إطلاقاً مع منهج العنف، مع ملاحقة الجناة أمام القضاء، ومراجعة التشريعات بغية إلغاء المواد التمييزية، وفرض إجراءات تأديبية على المسؤولين الذين يخالفون القانون أو يدلون بتعليقات مهينة لأديان الأقليات.

(بالأعلى) الجنود يسيرون إلى جوار مسجد أحمدي محترق في كيسلاداء، غربي منطقة جاوة، وقد أحرقه مئات المسلمين بالإضافة إلى خمسة بيوت في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2010. © 2010 Reuters

(الغلاف الأمامي) عناصر من جماعة تتبنى العنف يحرقون بيوتاً للشيعة في 26 أغسطس/آب 2012 بقرية نانغكيرنانغ في منطقة سامبانغ، بجزيرة ماديرا. قام المئات من عناصر هذه الجماعات، من السنة المسلمين، والتي تعد على صلة بمنتدى إجماع العلماء، بإحراق نحو 50 بيتاً للشيعة ذلك اليوم، وقتلوا رجلاً وألحقوا إصابات جسيمة برجل آخر، فيما كان العديد من رجال الشرطة يتفرجون دون أن يتدخلوا. © 2012 Saiful Bahri/Antara

hrw.org